**العقد رقم \_\_\_\_\_ لإيجار السيارات ووالماكنات الخاصة مع سواقيها**

مدينة طرابلس 01/ 11/2012م.

...........................................................................................................................................................................................................................................................................................................................................................

1**. موضوع العقد**

1.1. موضوع هذا عقد الإيجار هو قيام المؤجر بتمليك المستأجر لانتفاعه مؤقتا لوسائل النقل والماكنات الخاصة وذلك للمقابل وكذلك هو تقديم الخدمات من قبل المؤجر نفسه للمستأجرفي قيادة هذه وسائل النقل والماكنات الخاصة وتوفير الدعم التقني والخدمات في الاستخدام.

1.2. أغراض الإيجار حسب هذا العقد هي وسائل النقل المذكورة أدناه والماكنات الخاصة:

- السيارة الشاحنة حمولتها إلى 30 طن

- السيارة الشاحنة حمولتها فوق 30 طن

- الواطي لشحنات ذات الأحجام الكبيرة

- السيارة المخصصة لنقل الأنابيب

- الرافعة حمولتها 40-50 طن بحبالها

- الفركا حمولتها 8 طن

- بولدوزر D8

التي ستستعمل لتنفيذ أعمال الصيانة والتركيب وكذلك الأعمال في إعادة إنشاء الحفارة رقم 1 وفرقتي الاستكشاف بالزلزال رقم 53 و 54. وفي حالة استخدام الماكنات الإضافية غير المذكورة في البند رقم 1.2. فإن أسعار وشروط الإيجار يتم الاتفاق عليهما من قبل الطرفين طبقا لملحقات العقد.

1.3. مدة سريان العقد يحدد من 1/11/2011 م. إلى 31/12/2012م. وفي حالة إن لم يقم أي من الطرفين بالتصريح عن فسخ العقد بـ30 يوم قبل انقضاء مدة العقد فإن العقد يتم تجديده تلقائيا إلى سنة واحدة.

**2. حقوق واجبات الطرفين**

2.1. يلتزم المؤجر:

2.1.1. بأن يدعم خلال مدة سريان هذا العقد وسيلة النقل أو الماكنة الخاصة التي تم تسليمها للمستأجر دعما فنيا بما في ذلك القيام بإجراء الصيانة الجارية والصيانة التامة وتزويد الماكنات بالزيوت اللازمة.

2.1.2. بأن يقدم للمستأجر الخدمات في قيادة وسيلة النقل والماكنات الخاصة واستخدامها التقني مع توفير ظروف لاستخدامها السليم والآمن طبقا لأغراض الإيجار المذكورة في البند رقم 1.2. من هذا العقد.

2.1.3. بأن يوفر للمستأجر الطاقم الخبير.

2.1.4. بأن يتحمل المصاريف في صرف المرتبات والإعاشة والإنفاق على الطاقم.

2.1.5. بأن يقوم بتأمين وسائل النقل والماكنات الخاصة التي يتم تسليمها للمستأجر وكذلك طاقمه من الإصابات المحتملة التي قد تحدث أثناء تنفيذهم الأعمال.

2.1.6. بأن يوفر صلاحية العمل للماكنات الخاصة والطاقم لمدة ما لا تقل عن 12 ساعة في اليوم (وهذا عند الضرورة).

2.1.7. بأن يوفر تقديم الجداول والفواتير وفقا للبند رقم 3.4. من هذا العقد.

2.1.8. بأن يقدم مع الآلات الرافعة التجهيزات الخاصة – العناكب ذات الفروع الأربعة وطول كل الفرع يجب ألا يقل عن 9 أمتار وحمولتها الإجمالية يجب ألا تقل عن حمولة الماكنة الخاصة الاسمية ومعها حبال-عراوى لكل الفرع. ولكل وحدة تقنية يجب أن يكون تجهيزة خاصة: (العنكبوت ذات الفروع الأربعة + 4 حبال-عراوى).

2.2. يلتزم المستأجر:

2.2.1. بأن يستخدم الماكنة الخاصة التي يقوم بإيجارها وفقا لشروط هذا العقد.

2.2.2. بأن يتحمل المصاريف المنشئة في صدد دفع الوقود وفي صدد توفير الإقامة لطاقم الماكنات في منطقة إجراء الأعمال للممول.

2.2.3. بأن يقوم بدفع قيمة الإيجارفي المدد المبينة في هذا العقد.

يلتزم المؤجر والمستأجر:

2.3.1. باتخاذ الجدول حيث يسجل مدة عمل الماكنة التي تم استئجارها وذلك بالتوقيع عليه من قبل مفوضي الطرفين وجوبا (ويذكر في الجدول موديل وسيلة النقل أو الماكنة الخاصة، رقم لوحتها، عدد الساعات التي نفذ فيها العمل، اليمو، والشهر والسنة). ويتم تقديم نموذج للطرفين من قبل المؤجر للتوقيع عليه. وفي حالة الضرورة وحسب طلب المستأجر فإن المؤجر يلتزم بأن يقدم شهريا الجدول باللغة الإنجليزية.

**3. قيمة الإيجار ونظام حسابها.**

.......................................................................................................................................................................................................................................

3.2. وقد حدد طرفا هذا العقد أن القيمة الإجمالية للإيجار تنطلق من وجودها الفعلي تحت تصرف المستأجر وفقا لجدول العمل.

3.3. وفي حالة حدوث التعطل في الماكنة التي تم استئجارها فإنه لا يتم دفع قيمة الإيجاروهذا إذا زادت مدة التعطل على 8 (ثمانية) ساعات في اليوم (24 ساعة).

3.4. خلال 5 أيام بعد انقضاء كل شهر الإيجار يلتزم المؤجر بأن يقدم للمستأجر الجدول طبقا للبند رقم 2.3.1 ليتم التوقيع عليه من قبل الطرفين وكذلك يقدم الفواتيرباللغة العربية قبل تقديمها لمصلحة الضرائب وذلك لتوفيقها.

3.5. ويلتزم المؤجر بعد التوفيق بأن يقدم الفواتير للمستأجر في نسخة أصلية واحدة باللغة العربية مختومة من مصلحة الضرائب عن إتمام دفع ضريبة الدمغة على أساس الجداول الموقعة عليها من قبل الطرفين، التي هي تعتبر أساساً للدفع.

3.6. يتم دفع قيمة الإيجار شهرياً عن طريق تحويل الأموال إلى حساب المؤجر أوعن طريق آخر ما لا يخالف قوانين ليبيا وذلك خلال 15 (خمسة عشر) يوما من لحظة توقيع مفوضي الطرفين على جدوال شهرية وتقديم المؤجر الفواتير المحررة تحريرا مطلوبا.

**4. مسؤولية الطرفين**

4.1 خطر الهلاك المصادف للممتلكات المؤجرة تلفها المصادف يتحملها المستأجر وهذا في حالة إذا أثبت المؤجر أن الممتلكات ألحق بها الضرربخطاء من المستأجر.

4.2. لا يتحمل الطرفان المسؤولية على عدم تنفيذ واجباتهما جزئيا أو كاملا حسب هذا العقد إذا كان عدم التنفيذ نتيجة قيام ظروف القوة القاهرة بما في ذلك قرارات الحكومة التي تمنع تنفيذ الواجبات والتي نشأت بعد إبرام العقد، أو نتيجة الحوادث الطارئة التي لم يقدر الطرفان أن يتقيا منها بالوسائل المعقولة.

4.3. عند عدم تنفيذ البندين رقم 2.1.7 و 3.4. أو تنفيذه في غير حينه يلتزم المؤجر بأن يدفع غرامة للمستأجر ما قدرها 0,1% من المبلغ المستحق للمؤجر الشهري وذلك لكل يوم التأخر عن تقديم المستندات.

**5. نظام فسخ العقد**

5.1. يمكن فسخ العقد قبل مدته المذكورة حسب الاتفاق بين الطرفين وبشرط إخطار كتابي صادر من الطرف الذي يرغب في فسخه.

5.2. العواقب المترتبة من فسخ العقد يتم تسويتها باتفاق متبادل بين الطرفين أو بالمحكمة وهذا حسب طلب من أحد طرفا عقد الإيجار.

5.3. لا تعتبر أية ملحقات ومحاضر وتغييرات وتكميلات لهذا العقد صالحة إلا إذا حررت في شكل كتابي ووقع عليها طرفا العقد وختما عليها.

**6. ظروف القوة القاهرة**

6.1.لا يتحمل الطرفان المسؤولية على عدم تنفيذ واجباتهما الخاصة بهما حسب هذا العقد أوتنفيذها في صفة غير مطلوبة في حالة قيام ظروف القوة القاهرة. يعني الظروف التي لا تخضع لإرادة الطرفين والتي لم يتوقع الطرفان حدوثها حين إبرام العقد حتى يتقيا منها بالوسائل المعقولة عند قيامها.

**7. حل النزاعات**

7.1. النزاعات والخلافات التي قد تنشأ عند تنفيذ هذا العقد يقوم الطرفان - إذا أمكان ذلك - بحلها عن طريق المفاوضات.

7.2. في حالة عدم توصل إلى الاتفاق فإن النزاعات والخلافات ستقوم بتسويتها المحكمة الليبية ذات الاختصاص.

7.3. حُرر هذا العقد في النسختين باللغة العربية ولهما القوة القانونية على حد سواء.

# 8. العناوين وبيانات الطرفين.